

Strategy  
W A T C H



المركز  
الإستراتيجي

## درعا تعيد رسم خارطة الصراع



## البحوث والدراسات

7 أغسطس 2021

## درعا تعيد رسم خارطة الصراع



### تحفظات على الخطة الروسية في دمشق

في أتون الاحتفالات الصاخبة التي رعاها إعلام النظام احتفاءً بالولاية الرابعة للأسد (26 مايو 2021)، كان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يُحضر حزمة من الملفات التي وضعها على طاولة لقائه بالرئيس الأمريكي جو بايدن في سويسرا (16 يونيو 2021)، وأبرزها ورقة "شرعية" بشار الأسد لمدة سبع سنوات مقبلة، مقابل ترتيبات تراعي مصالح الولايات المتحدة التي بدأت بتخفيض قواتها العسكرية في المنطقة.

ولتحقيق ذلك الهدف؛ استبق بوتين الانتخابات الرئاسية بإيفاد وزير خارجيته سيرغي لافروف في جولة خليجية (12-8 مارس 2021) قدّم فيها تعهدات بإمكانية كسر الجمود في الملف السوري مقابل تعويم نظام الأسد، وأتبعها بجولة غير معلنة لمبعوثه الخاص ألكسندر لافرينيف لعدة عواصم عربية في شهر أبريل، أكد فيها أن الانتخابات الرئاسية السورية ستكون: "مفصلية في مسار الأزمة السورية".

وتوالت الأنباء عقب ذلك حول خطة يسوق لها الكرملين، وتتضمن فك العزلة عن دمشق، وتدشين حقبة جديدة من العلاقات الإقليمية والدولية. وتحدث تقرير نشره موقع "فورين بوليسي" عن انضمام مصر والأردن إلى الدول العربية التي طالما وقفت مع عودة النظام إلى الجامعة العربية، وعلى رأسها: لبنان، والسودان، والجزائر، والعراق، وعن اتخاذ بعض دول مجلس التعاون خطوات (معلنة وغير معلنة) لإعادة تعويم النظام بحجة إبعاد الأسد عن شراكته مع إيران، واحتواء "خطر" الإسلاميين، بالإضافة إلى إضعاف النفوذ التركي في الشمال السوري.

وبعيداً عن الملفات السياسية والإنسانية العالقة، تقضي الخطة الروسية بإخراج النظام من أزمته الاقتصادية مقابل التزامه بتنفيذ إجراءات إدارية تتضمن: "الحفاظ على وحدة الأراضي السورية مع استحداث بعض التغييرات داخل الحدود"، بحيث تمنح بعض المحافظات التي تضعف فيها سيطرته قدراً من الاستقلالية ضمن الدولة السورية، وعلى رأسها: إقليم الجزيرة، وإدلب، ودرعا، والسويداء.

وأبدت واشنطن وتل أبيب موافقتهما على تلك الخطة من حيث المبدأ، حيث تبذل واشنطن أقصى جهودها لتأمين الدعم الإقليمي للوحدات الكردية ودفعتها لإبرام توافقات مع نظام دمشق قبل مغادرة المنطقة، فيما تتفق تل أبيب مع بعض الدول العربية على ضرورة إضعاف الموقف التركي والإيراني في الشمال السوري.

وفي مقابل الجهود الروسية لتحقيق التوافق الدولي حول الخطة الجديدة؛ يسود القلق في أرجاء القصر الجمهوري من محاولة الكرملين اللعب على عدد من الأوراق التي تزج دمشق، ومن ضمنها؛ دعم بعض التيارات السياسية المقربة منها في "المعارضة"، وإبراز عدد من الشخصيات التي شرعت في مهاجمة النظام... من موسكو.

وبالإضافة إلى طهران، التي شعرت بأنها الخاسر الأكبر من كل تلك الإجراءات؛ تلقى النظام مقترحات موسكو بحساسية بالغة، مؤكداً (على لسان وزير خارجيته فيصل المقداد) أن الإصلاح السياسي سيأتي بالوتيرة والعمق الذي تحدده دمشق.

## البداية من عمان... وتل أبيب

وعلى الرغم من الحماس الذي أبدته بعض دول مجلس التعاون إزاء الخطة الروسية؛ إلا أن البداية كانت من عمان، التي عصفت بها سلسلة أحداث سياسية واقتصادية دفعت بالملك عبد الله الثاني لزيارة واشنطن في مسعى منه لتنشيط الاقتصاد الأردني، وتسهيل الحركة التجارية عبر الحدود، وتحقيق الاستقرار على حدوده الشمالية وعلى خطوط التماس.

ولم تخف عمّان انزعاجها إزاء التفاهات السعودية-العراقية لفتح معابر تجارية مع دمشق في منأى عن المعابر الأردنية-السورية التي تعاني من: تدهور الأوضاع الأمنية، وتكدس الميلشيات الإيرانية على تخومها، والضغط الاقتصادي الناتج عن توقف حركة التجارة والمواصلات، ما دفع بالملك عبد الله لتكليف مدير دائرة المخابرات العامة الأردنية اللواء أحمد حسني بالقيام بتوظيف علاقاته مع مختلف القوى العشائرية في المنطقة لوقف المواجهات بين الفرقة المدرعة الرابعة والفيلق الخامس بدرعا، وذلك في أعقاب لقاء جمع العاهل الأردني بالمبعوث الروسي الخاص لروسيا، ألكساندر لافرنتييف، وبمikhail ميزينسيف، لمناقشة سبل وقف المواجهات بين الفرقتين الرابعة والثامنة، وذلك ضمن زيارة أجراها وفد روسي من وزارتي الدفاع والخارجية الروسية، إلى العاصمة الأردنية عمّان، حيث رعت الاستخبارات الأردنية عدة اجتماعات نوقشت فيها إمكانية إزالة حواجز النظام والميلشيات الموالية للحرس الثوري الإيراني و"حزب الله"، وإبعادها من المنطقة الجنوبية المحاذية للحدود الأردنية من الجانب السوري على الطريق المتجهة نحو دمشق.

إلا أن تلك الوساطات لم تنجح في التهدئة، إذ استمر التدهور الأمني في عموم محافظة درعا، وانخرطت أجهزة أمن النظام في عمليات التصفية والاعتقال، فيما استمرت معاناة الأردن نتيجة عدم تفهم دمشق للمهددات الأمنية الناتجة عن انتشار الميلشيات الإيرانية على حدودها الشمالية.

ولمعالجة حالة الاستعصاء؛ تحدث العاهل الأردني في واشنطن (20 يوليو 2021) عن تخفيف العقوبات، ورفع القيود عن التطبيع الدولي والعربي مع النظام السوري، كي يعود تدريجياً إلى المجتمع الدولي، وبدء التطبيع من بوابة الجامعة العربية، وتحدثت الصحافة الأميركية عن عرضه صفقة، تتمثل أطرافها في كل من؛ روسيا، والأردن، وإسرائيل، وتتضمن ترتيبات أمنية واقتصادية تبدأ من إعادة ترتيب الأمور في محافظة درعا.

وكان الأردن قد أعلن رسمياً أن: "القوات المسلحة الأردنية والروسية اتفقتا على تنسيق عملياتهما، بما في ذلك عمليات القوات الجوية فوق سوريا"، وذلك في إشارة إلى وجود توافقات أمنية مع الروس حول الحدود مع سوريا على طول 375 كيلومتراً.

وسرعان ما أعلنت السلطات الأردنية إعادة فتح معبر "جابر-نصيب" (1 أغسطس) بشكل كامل أمام حركة السيارات والشاحنات وأمام حركة المواطنين، مقابل تعهد روسيا باحتواء إيران في الجنوب السوري، حيث أكدت مصادر أردنية وجود تنسيق أردني- روسي "عميق" لتنفيذ التفاهات التي تم التوافق عليها بين بايدن وبوتين والملك عبد الله، حول سوريا، وذلك في أعقاب اقتراح العاهل الأردني على بايدن تبني "خريطة طريق دولية" لإنهاء الأزمة السورية عنوانها "استعادة السيادة ووحدة الأراضي"، على أن يشرف على تنفيذها كل من الولايات المتحدة وروسيا وإسرائيل والأردن، وفق ترتيبات تم التوافق عليها خلال الاجتماع السري الذي عقده رئيس الحكومة الإسرائيلي نفتالي بينيت، مع العاهل الأردني، عبد الله الثاني مطلع شهر يوليو الماضي، وتضمن الاتفاق على إنشاء غرفة عمليات أمنية مشتركة لتبادل المعلومات بين عمّان وتل أبيب، كجزء من مشروع أوسع يُسمّى "تنوفا (زخم) للحدود"، بتكلفة تقدر بحوالي 120 مليون "شيك"، مقابل تغيير الائتلاف الحكومي الجديد تكتيكاته في سوريا، والتعهد بتخفيض العمليات ضد المواقع الإيرانية في سوريا.

جاءت تلك الأنباء بالتزامن مع تأكيد مصادر أمنية في تل أبيب حول توافق كل من: الولايات المتحدة، وروسيا، و"إسرائيل" والأردن على إنهاء الفوضى الأمنية في درعا، وعودة قوات النظام تحت إشراف روسي، وذلك بهدف تمكين قوات النظام من السيطرة على الطرق الرئيسية وعلى معبر "نصيب"، وفتح الأردن أبواب التنقل والتجارة على مصراعيها أمام دمشق.

وأنيطت مهمة تنفيذ الترتيبات الميدانية إلى الجنرال "أسد الله باتشين"، وهو ضابط في الشرطة العسكرية الروسية من أصل شيشاني (وقيل أوزبكي)، والذي تم تسليمه ملف درعا بأوامر مباشرة من وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو، وتكليفه بالتنسيق مع رجل روسيا القوي في الجنوب، اللواء حسام لوقا، الذي يتولى منصب مدير إدارة المخابرات العامة، ومسؤول "اللجنة الأمنية" في درعا.

ولتحقيق تلك الأهداف، أعطت موسكو الضوء الأخضر لفرض حصار على "درعا البلد" وإغلاق الطرق الرئيسية المؤدية منها إلى مركز المدينة (26 يونيو 2021)، والتهديد باقتحامها، إذا لم يتم وضع حواجز لقوات النظام وتفتيش المنازل، وتسليم قطع السلاح الفردي والرشاشات الآلية.

وأمام تلك الضغوط أبرمت اللجان المركزية بدرعا مع النظام اتفاقاً (62 يوليو 2021) يتضمن تسليم السلاح الفردي الموجود لدى الأهالي، وإجراء تسوية لعدد من الأشخاص، مقابل رفع الحصار عن المدينة.

## إيران تتدخل لإفساد الخطة

في ظل التفاهات الأمريكية (غير المعلنة) مع كل من موسكو وعمّان وتل أبيب؛ شعرت طهران بأنها الخاسر الأكبر، فاندفعت لإفسادها، مستغلة رفض النظام للترتيبات التي أبرمتها موسكو مع القوى الإقليمية والدولية في منأى عنها.

وتحدثت المصادر عن عقد الحرس الثوري الإيراني اجتماعاً ضم قادة من الفرق: الرابعة، والخامسة، والفرقة (51)، وميلشيا "سيف الحق"، و"حزب الله" اللبناني، وانتهى بوضع خطة لبسط السيطرة على الريف الغربي من المحافظة، وإرسال قوة من الشيعة الأفغان إلى مقر الفرقة التاسعة بمدينة "الصنمين" شمالي درعا، تمهيداً لنقلهم إلى مدينة درعا، وقيام الفرقة الرابعة بنقل عناصرها من معسكر "ريزون" إلى نقاط عسكرية متقدمة غربي درعا، وإنشاء نقاط تفتيش ورفع سواتر ترابية في نحو أربع مواقع بين بلدي "المزيريب" و"البادودة".

وبدأت الحملة العسكرية على درعا (29 يوليو 2021) عبر ثلاثة محاور، شكلت الفرقة الرابعة رأس حربة، وبقيادة غياث دلة، الذي أشرف بنفسه على توجيه طائرات الاستطلاع، حيث تم قصف أحياء "درعا البلد" بالمدفعية الثقيلة، وراجمات الصواريخ، والهاون، مستهدفاً منازل المدنيين، وتسبب بإخراج النقطة الطبية الوحيدة عن الخدمة.

وأنت الحملة بنتائج عكسية، حيث أطلق أهالي حوران "معركة الكرامة" نصره لدرعا المحاصرة، وأسفرت عن سيطرة الأهالي على نقاط عسكرية في ريفي درعا، الشرقي والغربي، وقطع طريق دمشق-عمّان الدولي، ومقتل 27 عنصراً، بينهم ضابطان، وأسر 83 عنصراً، والسيطرة على 33 حاجزاً، وأربع معسكرات، وإعطاب دبابة، واغتنام أخرى.

وعلى الرغم من إبرام هدنة مؤقتة ريثما يتم البت بالمطالب التي رفعها الضابط الروسي المنتدب، "أسد الله"، لقيادة القوات الروسية في دمشق؛ إلا أن الفرقة الرابعة عمدت إلى تأجيل الموقف من خلال إطلاق القذائف الصاروخية واستقدام تعزيزات كبيرة إلى تل "المحص" غرب المدينة، حيث ازدحمت الثكنات العسكرية التابعة للفرقة الرابعة بعناصر الميلشيات الإيرانية والعراقية، بالتزامن مع إيغاد النظام وزير دفاعه، العماد علي أيوب (2 أغسطس 2021) لاستعادة معنويات قواته المنهارة.

## المعالجة الروسية

أثارت عمليات النظام في درعا استنكاراً دولياً كبيراً، حيث عبر مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية عن "قلق الولايات المتحدة البالغ إزاء الوضع في درعا بما في ذلك التقارير عن إلحاق الأذى بالمدنيين، والظروف الصعبة للغاية والمقيدة التي يفرضها النظام السوري على السكان"، وجدد وزير الخارجية الأمريكي في 4 أغسطس دعوة بلاده إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء سوريا، وأعربت الأمم المتحدة عن: "قلق بالغ إزاء التقارير المتعلقة بسقوط ضحايا مدنيين وحالات نزوح بسبب الأعمال العدائية في درعا البلد وخطر التصعيد المتزايد"، فيما أصدر مكتب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، بياناً، أشار فيه إلى أن جنوب غربي سوريا يشهد: "أسوأ وأخطر أعمال عنف منذ عام 2018"، ودعا إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية.

وظهر الشرخ واضحاً بين موسكو والنظام من خلال تعالي الأصوات الناقدة للدور الروسي في دمشق، حيث اتهم عضو مجلس الشعب، خالد العبود، روسيا بدعم الفرقة الثامنة التي كانت تدهم مواقع النظام خلال معارك درعا، وطالب: "بتوقف الأصدقاء الروس عن دعمهم لهؤلاء العناصر، الذين أضحوا أساسيين في مشهد الفوضى، والاعتداء على استقرار الدولة والمجتمع".

وفي المقابل، تحدث رامى الشاعر، المستشار لدى وزارة الخارجية الروسية، عن استحالة فرض النظام السوري سيطرته على كامل الأراضي السورية، مؤكداً أن: "سلطات دمشق اليوم فاقدة لإمكانية فرض سلطتها ليس فقط في شمال شرق وغرب وجنوب سوريا، ولكن أيضاً في غالبية مناطق الساحل، وحتى في العديد من أحياء دمشق"، فيما استضافت وكالة "ريا نوفوستي" الروسية، رئيس "منصة موسكو" قدرى جميل، في ندوة هاجم فيها النظام السوري واعتبر أن الأزمة في سوريا، سببها الفساد المنتشر في بنية نظام الأسد لا العقوبات الغربية.

ولم يبدُ بوتين مهتماً بتفاعلات الموقف في دمشق، بل انصب اهتمامه على توجيه رسائل تطمينية إلى القوى الإقليمية الفاعلة من خلال إيغاد الكسندر زورين، كمبعوث خاص لنقل رسالة من بوتين مفادها أن: "الحل في درعا يكمن في تسوية سياسية وليس بعملية عسكرية، وهو ما لم تلتزم به قوات النظام"، وعبر زورين عبر عن استيائه من عدم استماع دمشق للمقترحات الروسية بضرورة

التسوية واستبعاد الحل العسكري للدخول إلى درعا البلد، مؤكداً أن موسكو تعمل على احتواء الأزمة، وأنها لن ترسل طائراتها القاذفة لدعم عمليات النظام، معتبراً أن الأحداث قد أثبتت لبشار الأسد هشاشة قواته وأنها غير قادرة على تحقيق أي تقدم يذكر حتى في ظل الدعم الإيراني، ما دفع بالأردن لإعادة فتح معبر "نصيب" (4 أغسطس).

ولوحظ في هذه الأثناء توسيع الأدوار المنوطة بالفيلق الخامس، الذي قام بإرسال الطعام إلى المدنيين المحاصرين بمنطقة المزارع غرب "صوامع غرز"، ودخل منطقة الشياح بمدينة درعا، لإخلاء نحو 70 عائلة رغم اعتراض قيادة الفرقة الرابعة.

ورأى محللون أن وقوف موسكو، طوال الأسابيع الماضية، موقف المتفرج إزاء زج الميليشيات الإيرانية في ريف درعا الشمالي كان يهدف إلى توجيه رسالة غير مباشرة إلى الأردن عقب مشاركتها في مناورة الإنزال الجوي الكبيرة بين القوات البريطانية والأردنية، والتي رغبت لندن من خلالها باستعراض قوتها أمام موسكو على مقربة من الأراضي السورية، في ظل توتر العلاقات بين روسيا وبريطانيا، حيث شارك مظلليون من القوات المسلحة البريطانية والأردنية في عملية وصفت بأنها الأكبر في الشرق الأوسط منذ اندلاع أزمة تأمين قناة السويس في 1956، ورغبت بريطانيا من خلالها توجيه رسالة تحذير بريطانية إلى روسيا من إمكانية التدخل على الأرض في سوريا "إذا تعرضت مصالح بريطانيا أو الأردن للخطر".

ولم تعلق روسيا على مشاركة الأردن في مناورة الإنزال الجوي، بل ردت من خلال التغاضي عن المد الإيراني في الجنوب السوري ما أثار قلق عمّان وتل أبيب، حيث رأى البعض أن تهديد الجنرال "أسد الله" أهالي درعا باجتياح إيراني هو رسالة روسية غير مباشرة لكل من تل أبيب وواشنطن بعدم تجاهلها في الترتيبات التي تتم بمنأى عنها.

## وتستمر معركة الاستنزاف

حققت "معركة الكرامة" مجموعة من النتائج المبهرة، أبرزها: التأكيد على وجود إرادة شعبية لأهالي درعا الذين أبدوا بطولة نادرة على الصعيد العملي، ودهاء سياسياً على الصعيد التفاوضي، وقدرة على الحشد والتعبئة على الصعيد الميداني، ولا يزالون يتحلون بثبات ورجاحة منقطعة النظير.

كما أربكت الهبة الشعبية حسابات كل من إيران وحلفائها من جهة، وموسكو وحلفائها من جهة ثانية، ما دفع بمختلف الأطراف لإعادة حساباتها أمام استعصاء الموقف الذي فرضه ثبات الأهالي في ظل محدودية الإمكانيات وغياب الدعم، وكشفهم حجم التواطؤ الدولي لشرعنة نظام إجرامي، وإثباتهم عجز النظام وهشاشة قواته رغم محاولات الترويج لانتصاره الوهمي على الإرادة الشعبية، وأعادوا بذلك الأمل في إمكانية إنتاج نمط جديد من المقاومة الشعبية خارج إطار المحاصصات الإقليمية التي تنخر في مؤسسات المعارضة، والتي اكتفت بالتصريحات والبيانات.

إلا أن استمرار الموقف سيكون متعذراً في ظل تقلص الموارد والإمكانات، ما يدفعنا للتذكير بضرورة إبداء الليونة التفاوضية من جهة، والاستمرار في توظيف خطوط الصدع بين النظام وحلفائه من جهة ثانية، وفتح مجال التوصل إلى اتفاق يصون الأرواح ويحافظ على المكتسبات دون التنازل عن المبادئ، وقد يتضمن ذلك إبرام اتفاق جديد يتضمن ترحيل بعض العناصر وتسليم عدد من الأسلحة، ونشر حواجز تتبع للفيلق الخامس في درعا البلد.

ولا شك في أن التحديات القادمة ستكون أكبر مما سبقها، إذ إن كلا طرفي النزاع الدولي يعملان على إبرام اتفاقيات تراعي مصالح الدول الفاعلة، في منأى عن الشعب السوري، خاصة وأن حوران تمثل أهمية أمنية واقتصادية وإستراتيجية تتخطى الحدود السورية، وتعاني من تجاذب كبير في الصراع الإقليمي على الهيمنة والاستحواذ.

ويمكن القول بأن الممازجة الناجحة بين الأداء الاحترافي لعناصر "الجيش الحر"، والمفاوضات التي أدارتها اللجنة المركزية على طاولة المفاوضات، بالإضافة إلى حشد التعاطف الشعبي في الخارج، قد شكلت الركن الأساس في مشروع تشكيل جبهة شعبية تتخطى التقسيمات التقليدية، وتحدث باسم أهل المنطقة بعيداً عن أية حسابات يحاول بعض منسوبي المحافظة فرضها من خلال الترويج لأجندات "عودة مؤسسات الدولة" تحت مظلة النظام، وعرض التمويل السخي والتسهيلات الوهمية والظهور الإعلامي المبتذل.

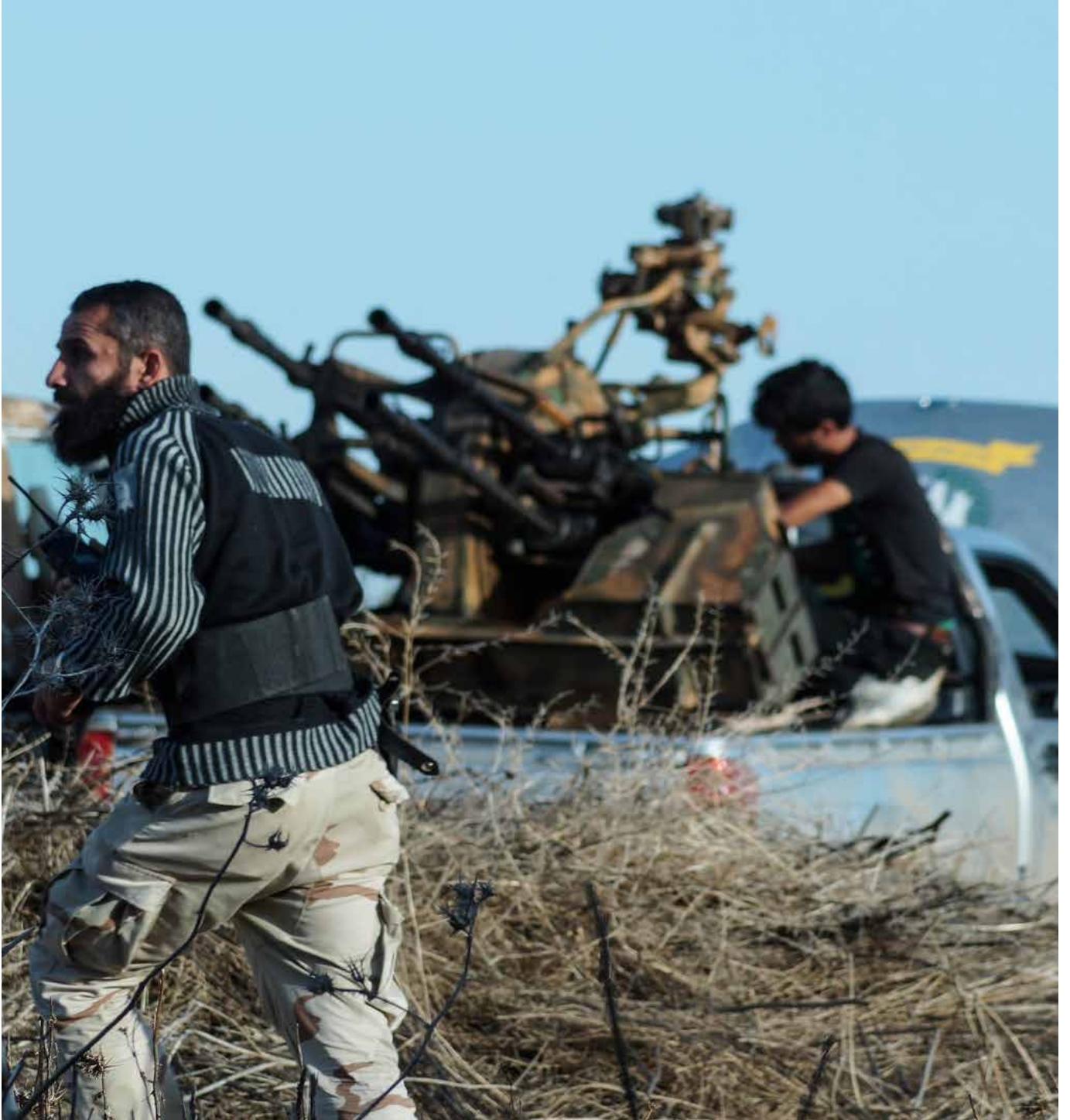
ولا بد من التأكيد على خطورة الدور الروسي الذي لا يقل ضرراً عن الدور التخريبي الإيراني، حيث تعمل موسكو على إدارة مفاوضات عبثية بين مختلف الأطراف، راضية بلعب دور الوسيط الذي يغذي الصراع ليعزز مكاسبه ويحافظ على نفوذه، وذلك من خلال إرضاء العنان لتل أبيب في قصف المواقع الإيرانية، والتغاضي في الوقت نفسه عن تمدد الحرس الثوري و"حزب الله" في المحافظات الجنوبية، وبذل التعهدات "الكاذبة" لعمّان وللدول العربية بوقف المدّ الإيراني مقابل تطبيع العلاقة مع دمشق.

وعلى الرغم من الحشود العسكرية وتصعيد الموقف الميداني؛ إلا أن سائر القوى المتصارعة لا تبدو رغبة في التورط بحرب مفتوحة، بل تؤثر الاستمرار في سياسية استنزاف الخصوم عبر حروب الوكالة عابثة بمعاناة أهل حوران وخسائرهم، وقد أثبتت الأحداث أن موسكو لا ترغب في استخدام سلاح الطيران، وأن عمّان غير مستعدة لاستقبال موجة جديدة من النازحين، وأن تل أبيب لن ترضى بمعركة مفتوحة على تخومها، ولذلك فإن الأمور تتجه نحو التهدئة العسكرية والاستمرار في استنزاف أطراف الصراع حتى الرمق الأخير.

وفيما يستمر "أسد الله" بتنفيذ التعليمات الموكلة إليه لإدارة المفاوضات بين مختلف أطراف الصراع؛ يستمر اللواء حسام لوقا في تحشيد الأجهزة الأمنية وعناصر "حزب البعث" ضد اللجنة المركزية بدرعا، واتهام أعضائها بأنهم مؤيدون لتنظيم "داعش" (!)، وبأنهم من "تنظيم الإخوان" (!)، وبأنهم كذلك مؤيدون لإسرائيل (!)، وتوظيف ضعاف النفوس في المحافظة لحشد الرأي العام المحلي ضد اللجان المركزية خشية اصطفاف القوى العشائرية في حوران ضد النظام.



ويكمن الرهان الحقيقي في استعادة قوى الثورة زمام المبادرة من خلال استثمار الاحتقان الشعبي، وحشد الحراك المدني وفصائل الثورة من جديد، وتفادي الوقوع في فخ الاستنزاف أو الاستدراج لمواجهات غير محسوبة، والاستفادة من سقوط هيبة النظام وانهيار معنويات مقاتليه، ومن قدرة أهالي المحافظة على رسم خارطة جديدة للصراع خارج الحسابات الإقليمية، تماماً كما فعلوا في شهر مارس 2011.



Strategy  
WATCH



المرصد  
الإستراتيجي

## البحوث والدراسات

أبحاث ودراسات متخصصة تستند إلى الرصد العلمي والميداني لأهم التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحديات الهوية وإدارة العلاقات البينية في المنطقة العربية.

7 أغسطس 2021

## المرصد الإستراتيجي

بيت خبرة رائد في تقديم الخدمات المتخصصة للعاملين في المجالات السياسية والأمنية بالمنطقة العربية.

يعمل على تعزيز المفاهيم الاحترافية لدى الجيل الجديد من العاملين في الشؤون السياسية والأمنية في العالم العربي، ورفد صناع القرار بمعلومات نوعية بجودة عالية ومهنية تستند إلى الموضوعية والحياد والاستقلالية، بعيداً عن مؤثرات الأيديولوجيا الطارئة ومعارك الاستقطاب الإقليمي.

[www.strategy-watch.com](http://www.strategy-watch.com)